

## ظريف: توهامات غروسي ستشعل مواجهة جديدة



قال وزير خارجية إيران الأسبق محمد جواد ظريف إن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافيل غروسي، يمهد الطريق لجريمة أخرى بتوهمات حول إخفاء اليورانيوم المخصب.

وردا على تصريحات المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أكد وزير الخارجية الإيرانية الأسبق، قائلا: "إن تخيلات وتوهمات غروسي المتهورة والمتمثلة بإخفاء اليورانيوم عالي التخصيب في مواقع التراث العالمي في أصفهان يمهد الطريق لجريمة أخرى".

وفي منشور له عبر موقع التواصل الاجتماعي "إكس" ، كتب محمد جواد ظريف: "بعد أن شارك غروسي في قتل الأبرياء بتقريره الذي لا أساس له من الصحة، مهد الطريق الآن لجريمة أخرى بتوهمات المتهورة حول إخفاء اليورانيوم عالي التخصيب في مواقع التراث العالمي في أصفهان".

وأضاف ظريف: "يجب على الوكالة الدولية للطاقة النووية أن تتخلص من وصمة العار هذه".

كما استخدم ظريف مرة أخرى عبارة "طرد غروسي" في نهاية رسالته.

وكان غروسي مسبقا، وردا على سؤال حول تصريحات سابقة بأن إيران نقلت اليورانيوم المخصب إلى موقع أثري قرب أصفهان، قد قال في مقابلة مع قناة "فوكس نيوز" : "نحن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لذلك لا نقوم بالتخمين هنا. ليس لدينا معلومات عن مكان وجود هذه المواد.

وفي وقت سابق، قال وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي في بيان: "لقد صوت البرلمان الإيراني على وقف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن يتم ضمان سلامة وأمن أنشطتنا النووية". وأضاف: "هذا القرار هو نتيجة مباشرة للدور المؤسف الذي لعبه رافائيل غروسي في التستر على حقيقة أن الوكالة كانت قد أعلنت رسمياً قبل عقد من الزمان إغلاق جميع القضايا السابقة".

وأفاد عراقجي بأن "غروسي مهد من خلال هذا التصرف المنحاز الطريق لاعتماد قرار سياسي الدوافع ضد إيران في مجلس محافظي الوكالة، كما سهل أيضاً الهجمات غير القانونية من قبل إسرائيل وأمريكا على المواقع النووية الإيرانية".

كما أوضح أن "إصرار رافائيل غروسي على زيارة المواقع التي تم قصفها بذريعة الرقابة على الضمانات لا معنى له، بل وقد ينطوي على نوايا خبيثة".

ووافقت لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني على مشروع قانون يلزم الحكومة بتعليق التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما أعلن المتحدث باسم اللجنة إبراهيم رضائي أن الموافقة تمت خلال اجتماع اللجنة، لافتاً إلى العديد من النقاط التي تضمنتها لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني.